

يشكل المسلمون أكثر من 80 بالمائة من سكان إندونيسيا، البالغ عددهم 234 مليون نسمة، وهو ما يجعلها أكبر دولة إسلامية من حيث العدد في العالم. يحكم المسائل المتعلقة بالزواج قانون الزواج 1974، والذي كان يُعتبر، حين صدوره، أفضل توفيق بين المدافعين عن حقوق المرأة والجماعات الدينية. شهدت إندونيسيا في العقد الأخير عملية تحول اجتماعي - سياسي تاريخية بعد 32 عاماً من الحكم الدكتاتوري. في عام 2004 تم تمرير قانون العنف الأسري، وتنازل جماعات المرأة الآن من أجل إصلاح قانون الزواج بما يعكس قيم العدل والديمقراطية الحالية.

تعمل المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية جنباً إلى جنب؛ إذ للمحاكم الشرعية الولاية على القضايا التي يكون أطرافها مسلمين وتتعلق بمسائل الزواج، والطلاق، والتصالح، والنفقة. وتستند المحاكم الشرعية ومكتب الشؤون الدينية في قراراتهم على "مجموعة أحكام الشريعة الإسلامية"، وهي عبارة عن خطوط إرشادية تم تجميعها في الثمانينيات، وبدأ تطبيقها بموجب قرار رئاسي سنة 1991 لتحقيق اتساق أكبر في الأحكام الشرعية للمسلمين في البلاد.



إندونيسيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ▶ اشتمل قانون الزواج 1974 على مواد تميز ضد المرأة في الزواج والأسرة، وهي:
 - يختلف الحد الأدنى لسن الزواج بين العريس والعروس.
 - التسجيل مطلوب للأغراض الإدارية فقط، ولا يتم في العديد من الزيجات.
 - الزوج يُعرّف بأنه رأس الأسرة، والزوجة بأنها مجرد ربة المنزل.
 - تعدد الزوجات مسموح به بقرار من المحكمة، ولكن الكثير من الزيجات التعددية تعقد خارج المحكمة.
 - الأطفال الذين يولدون خارج نطاق العلاقة الزوجية المشروعة لا يحق لهم المطالبة بإثبات العلاقة بالأب أو الحصول على نصيب من تركته.
- ▶ المرسوم الرئاسي الصادر سنة 1991 حول تجميع القوانين الإسلامية يجور أكثر على المرأة المسلمة لأن:
 - الزواج حالياً عقد بين ذكرين - العريس ووالد العروس أو وليها - وليس بين العريس والعروس.
 - النشوز يؤدي إلى فقدان الزوجة للنفقة وكثيراً ما يستخدم ذريعة لتبرير العنف الأسري.
 - الابنة تحصل على نصف نصيب الابن في الميراث.

- ▶ تنامي الفقر والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي، وكذلك النزاعات المسلحة الأخيرة، كلها وضعت المرأة الإندونيسية تحت ضغوط أكبر أجبرتها على تحمل عبء الحفاظ على حياة الأسرة ومستقبل الأبناء. هذا فضلاً عن أن قوانين الزواج والأسرة التمييزية جعلت المرأة المكافحة والفقيرة أكثر عرضة للتمييز والانتهاك.
- ▶ تتزايد أعداد المسلمات اللاتي تصبحن رؤوساً للأسر في إندونيسيا، نتيجة للفقر، والهجرة للعمل، والنزاع المسلح. ولأن المجتمع والدولة لا يعترفان بقيادتهن للأسر، تواجهن عقبات كثيرة في القيام على شؤون الأسرة، إذ تُحرَم من حق الملكية ولا تستطعن رفع الدعاوى القانونية باسم أسرهن. ونتيجة لذلك أصبح هناك تزايد في أعداد الأسر المكروهة على العيش دون الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية المناسبة.
- ▶ تتزايد أعداد النساء المسلمات اللاتي تقعن ضحايا للإتجار في البشر، وكثير من الرجال المسلمين ينشطون في استغلال المعتقدات والمؤسسات الدينية، مثل زواج المتعة، لإضفاء الشرعية على مثل تلك الممارسات.
- ▶ العديد من المسلمات تُستخدمن في الأعمال المنزلية لتقمن بخدمات مثل رعاية الأطفال، ورعاية المسنين، والتنظيف، والطهي، سواء داخل إندونيسيا أو في بلدان أخرى في آسيا والشرق الأوسط. هؤلاء النسوة تكافحن ضد التمييز والعنف في سياق ممارسات تشبه ممارسات الإقطاع والاستعباد.

المساواة في الأسرة ممكنة

- ▶ هناك مجموعة قوية من الفقهاء والأكاديميين المسلمين، داخل الحكومة وخارجها، في إندونيسيا، دأبت على إثارة الحوار العام حول استخدام المبادئ والمناهج الفقهية والتفسيرية التي تلبى مقاصد الشريعة وتسمح بالمساواة بين الجنسين. ودائماً ما تشاركهم المنظمات غير الحكومية النسائية والنشطاء الحوار وتحصل على دعمهم.
- ▶ بدأت المرأة المسلمة في إندونيسيا نشاطها التنظيمي منذ عشرينيات القرن العشرين. وخلال أربعينيات وخمسينيات القرن نفسه رفعت المرأة المسلمة صوتها ضد تعدد الزوجات والإتجار في النساء. خلال سنوات الإصلاح السياسي العشر الأخيرة تم تأسيس أكثر من 300 منظمة جديدة اهتمت بقضايا العنف ضد المرأة وحقوق المرأة في الأسرة، بما في ذلك ما كان في مجتمعات بيزانترين (مدرسة داخلية إسلامية)، وكذلك منظمات نسائية إسلامية ذات قاعدة شعبية عريضة.
- ▶ اشتمل قانون العنف الأسري الصادر سنة 2004 على توفير الحماية للعائلة المنزلية. وشملت مبادرات المجتمع المدني الأخرى التي من شأنها التأثير في حقوق المرأة في الزواج والأسرة مراجعة النص التراتي (عقود اللجين)، المنحاز من حيث النوع الاجتماعي، والذي يتناول حقوق الزوج والزوجة ومسؤوليات كل منهما، ويستخدمه كل البيزانترين تقريباً
- ▶ في إندونيسيا، والمطالبة بفتوى وقانون حول الحقوق الإنجابية يساعدان على التعامل مع ارتفاع معدلات وفيات الأمهات التي ينتج جانب منها عن الإجهاض غير الآمن.
- ▶ في سنة 2005 حاولت وزارة الشؤون الدينية الإندونيسية أن تضع مسودة تشريع بديل لمجموعة أحكام الشريعة الإسلامية. واجتمع، لهذا الغرض، 15 من الفقهاء المسلمين من مناطق عديدة في البلاد وطرحوا أحكاماً وآراء فقهية ودينية من شأنها تطوير فكرة جديدة للزواج قائمة على التفسيرات التقدمية للشريعة الإسلامية ومبادئ المساواة والعدالة. غير أن المقاومة الواسعة من المحافظين الدينيين والمتطرفين أدت بالوزارة إلى سحب القانون.
- ▶ في إطار الإصلاح القانوني والسياسي الواسع النطاق في إندونيسيا، خلال مرحلة الديمقراطية التاريخية هذه، تم الإعداد لطرح عدد من القوانين التي تؤثر على وضع المرأة المسلمة في الزواج وفي الأسرة على النقاش العام واتخاذ القرار السياسي، وشملت: مراجعة قانون الزواج، ووضع مسودة قانون لإصلاح الإجراءات في المحاكم الدينية، ومراجعة قانون العقوبات ليضم مواد عن الاغتصاب.